

تنشيط بيروت الحكومي؟

فضلا عن هدر أموال المستشفى في مشاريع غير مدروسة على نحو جدي، كاستئجار معدات لتحسين المستوى الرديء لتكييف المستشفى خلال عام 2011، دون أن تؤدي هذه المعدات الغاية التي استؤجرت لأجلها. تؤكد مصادر معنية بالملف أن الوضع المالي المزوم للمستشفى سيجعل من الصعب إعادة تشغيله، نظرا إلى «حجم الديون المتراكمة وتقلص الإيرادات التي لا تغطي رواتب العاملين فيه»، لافتة إلى ضرورة اعتماد سياسة اصلاحية شاملة، تتعد عن سياسة الحل الجزئي، الذي يتعاطى مع الازمات بطريقة سطحية.

وترد المصادر نفسها أسباب العجز الحاصل إلى بداية تشغيل المستشفى (منذ عام 2006)، «حيث فتح المستشفى على نحو فوضوي بمعزل عن الانظمة والقوانين التي من المفترض ان ترعى المستشفى»، «كحصر الجهة الضامنة بوزارة الصحة العامة، وعقد صفقات صيانة ضخمة ومخالفة للقوانين لا تتلاءم وحجم أعمال المستشفى». هذه الفوضى باتت عرفا «متوارثا» بين الإدارات المتعاقبة، التي تغاضت عن مخالفات جملة شابتها صفقات أعدتها مصلحة المشتريات لشراء العديد من المستلزمات والمعدات الطبية. كذلك، جرى إبقاء «تلزيم خدمات الأمن والتنظيفات وصيانة الحدائق لمتعهدين خارجيين بدلاً من إلغاء كلفة الوسطاء من خلال التعيين استناداً إلى مباريات يمكن أن يجريها مجلس الخدمة المدنية». وبالتالي ينتظر الابيض استحقاق جدي ليثبت ان الاصلاح لا يقوم الا بفتح ملفات الفساد القديمة، وأن الجرأة تكمن في مواجهة الموظفين «النافذين».

اربعة أعوام ما يزيد على 110 ملايين ليرة لبنانية، كبذلات لأعمال اضافية وهمية، إذ تؤكد المصادر أن البدلات «كانت تدفع بالاستناد إلى جداول حضور مفبركة يجري فيها الإكثار من الحضور أيام الأحاد ليدفع مقابل كل ساعة حضور خلال هذه الأيام بدل ساعتين، وذلك بمخالفة واضحة لما ينص عليه نظام المستخدمين، الذي يقضي بدفع بدل ساعة ونصف ساعة، مقابل كل ساعة حضور إضافية خلال أيام الأحاد»، لافتة إلى أن «الدليل القاطع على فبركة جداول الحضور أنها تقاضت بدلات عن أعمال إضافية خلال أشهر أيار وحزيران وتموز 2009 مبلغاً إجمالياً وصل إلى تسعة ملايين ليرة لبنانية فيما لم تعمل فعلياً إلا عشرين يوماً فقط، إذ كانت في إجازة أمومة خلال الفترة الممتدة من 2009/05/23 إلى 2009/07/21».

غياب إدارة السيولة

تمثل هذه السلفة، تحدياً أيضاً لإدارة أبيض، كي لا تلحق «سلفها»، إذ غابت الإدارة المنطقية والعلمية لإدارة السيولة على مر سنوات من دون مراعاة أولويات التشغيل. يذكر هنا مثلاً أنه في ظل أزمة السيولة التي كانت تعانيها المؤسسة في شهر حزيران 2011 جرى تحرير شبكات بقيمة إجمالية تجاوزت المليار ونصف المليار ليرة لبنانية للمورد Dima Health Care، أي بما يعادل ثلاثة أرباع السقف المالي الشهري الذي حدته وزارة الصحة العامة للمستشفى في ذلك الحين. كما جرى تسليم شركة Desert Petroleum خلال فترة وجيزة انتهت في 2014/03/31 شبكات تتجاوز قيمتها الإجمالية خمسة مليارات ليرة لبنانية،



الفساد يعود إلى عوامل «متجذرة» في إدارة المستشفى (هروان بوحيدر)

تبين نتائج الخدمات والأقسام، كما أدى عدم مسك محاسبة مواد بالتجهيزات والمعدات المتخصصة والأثاث والمفروشات إلى الحؤول دون جردها وتحديد ما بقي منها في المستشفى». إلا أن المفارقة الكبرى تكمن في أن رئيسة المصلحة تقاضت خلال فترة

مجلس الإنماء والإعمار المستشفى، والبالغة قيمتها نحو 135 مليون دولار، ضمن أصوله الثابتة، ما رتب تخفيفاً كبيراً وهمياً للعجز، من خلال عدم تسجيل أعباء استهلاك هذه الأصول في سجلات المستشفى المحاسبية، وما أدى إلى انعدام القدرة على مسك محاسبة تكاليف حقيقية،

غير جاهزة، ما دفع الابيض إلى «تسخير» نحو 12 محاسباً لمساعدة رئيسة المصلحة على إنجاز مهماتها. يقول مصدر مطلع في المستشفى إن مصلحة الشؤون «أغلقت في بياناتها إبراز الأصول المتمثلة بالأبنية والتجهيزات والمعدات المتخصصة والأثاث والمفروشات، التي جهز بها

لا لشرعنة تجارة الجنس!

العنف والتنظيم سيعطي ضوءاً أخضر للقوادين لاستغلال النساء المستضعفات. تصيف جبور إن «هذا المجال مدموج بالعنف، إذ يفرض على المرأة فعل جنسي لا تريده مقابل المال»، كذلك فإن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة متساوية على الإطلاق وهي علاقة سلطوية. ترى جبور أن التوجه الوحيد الذي يجب اعتماده هو تجريم العنف، مع التأكيد على عدم تجريم الضحية. وتلفت إلى أن هذا الاعتراض لا يمس على الإطلاق بجنسانية المرأة وحريتها الجنسية المطلقة، إنما الجنسانية الحقيقية هي غير المقهورة والتي لا تأتي جراء القهر المادي.

نتيجة هذه الاعتراضات، ردت منظمة العفو على الكتب الموجهة إليها، معتبرة أن هذا الخيار سيساعد في مواجهة الإتجار، إذ سيسمح للعاملات في الجنس بالمطالبة بحقوقهن وتحسين ظروف عملهن. لكنها في الرد نفسه ذكرت أنه وفق دراسة جرت عام 2010 في غينيا الجديدة على فترة ستة أشهر، تعرضت 50% من العاملات في الجنس للاغتصاب، ما يؤكد أن هذا المجال مبني على العنف، وبالتالي يجب تجريم العنف.

سؤالاً واضحاً: «إذا أعلنت عاملة واحدة في الجنس عن اختيارها الحر لهذا المجال، فهل يصبح الإتجار بالأخريات مقبولاً؟». ثلاث جمعيات لبنانية وقّعت على الكتاب المقدم إلى الأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية، هي: منظمة كفى، التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني ومؤسسة النجدة. تقول غادة جبور، مسؤولة قسم مكافحة الاستغلال والإتجار بالنساء في

الدعارة هي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وإهانة لكرامة الإنسان

جمعية كفى، إن قرار منظمة العفو «يقوم على عدم تجريم كل القطاع»، وعليه هناك اتجاهان عالميان في هذه القضية: الاتجاه الأول يعتبر أن هذا المجال لا يمكن إلغاؤه ولا بد من تنظيمه وضبطه، ويذهب إلى اعتبار أن هذا الأمر هو حق للنساء اللواتي لا يجدن في الأمر أي عنف. أما الاتجاه الثاني، فيقول إنه مهما حصل من تنظيم، فإن هذا المجال القائم على

«يؤدي بها إلى أذى جسدي ونفسي، وغالباً إلى الموت»، وبالتالي يجب حمايتها وإعطاؤها الفرص اللازمة للاختيار وتقرير نمط عيشها. ويقول الكتاب الذي تمّ توقيعه أول من أمس إلى المنظمة، إنه «يوميّاً نرى «اقتحام» الرجال لأجساد النساء من خلال المال والسلطة. إن إعطاء المال مقابل هذا الأمر لا يلغي العنف الممارس على النساء في هذه التجارة (...) عام 2014 أقرّ البرلمان الأوروبي أن الدعارة هي شكل من أشكال العنف ضد المرأة وإهانة لكرامة الإنسان، داعياً الحكومات إلى عدم تجريم العاملات في الجنس، وإنما تجريم مشتري الجنس». أمّا عن اهتمام المنظمة بفحوصات السيدات للعاملات في الجنس، فتري هذه المنظمات أن هذا الاهتمام نابع من قلق المنظمة على صحة مشتري الجنس أكثر من قلقها على صحة العاملات في الجنس. معظم النقاش القائم عن إنهاء تجريم صناعة الجنس لا يُعنى بالحق في الممارسة الجنسية التي تعدّ حقاً مقدساً، إنما له علاقة بمدى الحرية المتوفرة للشخص العامل في هذا المجال، وعليه ينقل كيفن راين في «الهافينغتون بوست»، عن مود أوليفيه، عضو البرلمان الفرنسي،

طالباً من الحكومات «حماية حقوق عاملات الجنس وتحسين ظروف عملهنّ من خلال أجر عادل، وتأمين ظروف صحية جيّدة وتحديد عدد ساعات العمل». هكذا إذا يصبح القواد، في حال وجوده، «رب عمل» وأصحاب بيوت الدعارة يتحولون إلى «مستثمرين». تركّز المسودة على ضرورة «تمتّع عاملات الجنس بالمساواة وحمايتهن من التمييز»، إضافة إلى التشديد على فحوصات السيدات للحفاظ على صحتهنّ. الانتقادات التي وُجّهت للمنظمة من عدد كبير من المنظمات والجمعيات والأفراد، وأبرزها الكتاب المقدم من أكثر من 500 منظمة وفرد في 11 من الشهر المنصرم أي قبل التصويت على المسودة، أتت عدم تجريم العاملات في الجنس والسعي لحمايتهنّ، إلا أنها أعربت عن قلقها العميق إزاء اقتراح منظمة العفو الدولية اعتماد سياسة تدعو إلى عدم تجريم القوادين، مالكي بيوت الدعارة ومشتري الجنس الذين يشكلون ركائز صناعة الجنس العالمية التي تساوي 99 مليار دولار». يعتبر هؤلاء أن الدعارة هي عنف يمارس على المرأة واستغلال تتعرض له على أيدي القوادين و«الزبائن»،

عاملات الجنس، معرفة «العمل في مجال الجنس» بأنه «ينطوي على الترتيبات التعاقدية، حيث يتم التفاوض على الخدمات الجنسية بين البالغين بالتراضي، مع موافقة بائع الخدمة الجنسية ومشتريها على الشروط. وبالتالي يختلف هذا الأمر عن الإتجار بحكم موافقة العاملة على القيام بالفعل الجنسي». لكنها تقرّ في المسود نفسها بأن «التمييز والقهر لهما تأثير على حياة العديد من العاملين في مجال الجنس، ويمكن أن يلعب دوراً في دخول المرأة إلى مجال الجنس. فأنظمة القمع مثل التمييز بين الجنسين، والعنصرية وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى الفقر والحرمان من الفرص، لذلك فإن الفئات المضطهدة والمهمشة هي الأكثر انخراطاً في مجال الجنس، وهؤلاء يشكلون أغلبية العاملين في مجال الجنس على الصعيد العالمي». إذ، تعترف المنظمة بأن غالبية العاملات في الجنس مضطهدات ومهمشات، وبالتالي مجبورات على الانخراط في هذه الصناعة من أجل العيش، لكنها تطرح مسودة سياسية من منطلق «الخدمات الجنسية الإرادية»، فتأخذ منحى تنظيم هذا المجال باعتباره مهنة،